

الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية: العشرون عامًا القادمة

الخطاب الرئيسي، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما بعد عام ٢٠١٤: «المؤتمر الدولي» لحقوق الإنسان، ٧-١٠ يوليو ٢٠١٣، هولندا

ترجمة: شهرت العالم



نفيس صادق

المستشارة الخاص لسكرتير عام الأمم المتحدة، مع مسؤوليات إضافية كمبعوثة خاصة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز في آسيا؛ شغلت سابقًا موقع المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٩٨٧-٢٠٠٠

الآن. وسيكون لعملكم فضلٌ كبيرٌ للعمل في المستقبل.

هذا هو الإنجاز الحقيقي للقاهرة - ليس فقط ما أجزه المؤتمر، ولكن ما بدأ فيه. لقد فتح الأبواب، وأظهر لنا المسارات التي لا نزال نتابعها اليوم.

ماذا كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يعني حينذاك، وماذا يعني اليوم؟

لقد استكمل المؤتمر بالتأكيد بعض الأعمال غير المنجزة، وأغلق توافق الآراء في القاهرة وبقوة. ما يُسمى «السيطرة على السكان»، وأوضح بجلاء إلى الأبد أن السكان وسياسات التنمية هي كلٌّ لا يتجزأ. فقد حسم الجدل القديم بين الاحتياجات العالمية والسيادة الوطنية: فالبلدان التي تصرفنا، في أعقاب برنامج القاهرة،

أشكر لكم ترحيبكم الحار، واسمحوا لي أن أعرب عن «شكر» خاص لمضيفنا، حكومة هولندا، التي كانت قيادتها القوية ومشاركتها الحارة ملمحًا قويًا ودائمًا في السنوات العشرين الماضية.

أعتقد أنكم عندما تصفقون لي، إنما تصفقون بحق لأنفسكم. لقد التقيت العديد منكم من كانوا في القاهرة وأستطيع أن أرى عددًا أكبر هنا بين الحضور، ومن دواعي فخري أن ألتقي العديدين الذين لم يحضروا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (عام ١٩٩٤)، الذين يعملون بجد لتحويل وعوده الكبيرة إلى حقيقة واقعة. لكم جميعًا الفضل في ما حدث في القاهرة، وما حدث في السنوات التالية حتى

التحرك نحو توافق الآراء

تقول كتب التاريخ إن تحقيق توافق الآراء في القاهرة كان عسيرًا. حسنًا. لقد استغرق ٢٠ عامًا فقط. ففي واقع الأمر لم ترد ببرنامج العمل العالمي للسكان في عام ١٩٧٤. وهو أول وثيقة من نوعها على الإطلاق. أي إشارة للمرأة سوى مرتين. وكلتيهما في سياق الخصوبة. وبعد عشر سنوات. شملت توصيات مكسيكو سيتي توصية واحدة (التوصية رقم ١) حول وضع المرأة. تقول في مجملها:

«يُعدّ تحسين وضع المرأة وتعزيز دورها هدفًا مهمًا في حد ذاته. وسوف يؤثر في الحياة الأسرية بشكل إيجابي».

لقد مضينا عبر طريق طويل بين المكسيك والقاهرة. كان هناك بالطبع بعض الجدل في القاهرة - ولذا حصلنا على قدر كبير من التغطية الإعلامية. بيد أن الخلاف الرئيس كان يدور حول فقرة واحدة فقط. وكانت هناك درجة غير عادية من توافق الآراء بشأن القضايا الأساسية - يصل في الواقع إلى ٨٥٪ من الوثيقة الختامية - حتى قبل بدء المؤتمر.

لقد كان هذا التوافق العريض في الآراء نتيجة لتشاور واسع النطاق في البلدان والمناطق المختلفة. مع مشاركة نشطة للمجتمع المدني. ومع وقت انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. لم يكن لدينا منتدى للمنظمات غير الحكومية منفصلة. بل تمثيل للمنظمات غير الحكومية داخل العديد من الوفود الوطنية ... في رأيي. هذا هو سر نجاحنا. إن الوجود المادي للعديد من المتفانين والملتزمين. كثير منهم من الشباب. وكثير منهم من النساء. كان يعني أيضًا معرفة الوفود جيدًا بشواغل العالم الحقيقي وأولوياته. وما يستغرقه إحداث تغيير حقيقي ودائم في حياة الناس.

بحض إرادتها ولمصلحتها الوطنية الخاصة. سوف تخدم أيضًا الضرورة العالمية المتمثلة في ببطء النمو السكاني وزيادة توازنه.

كما حسم توافق الآراء حجة قديمة أخرى - بين متطلبات التنمية وحقوق الإنسان. إن السير وفق أجندة القاهرة يعني احترام وتعزيز حقوق الإنسان. هذا ما نعنيه عندما نتحدث عن «الحقوق الإيجابية». هذا هو الفرق بين الناس كأشياء والناس كفاعلين: بين النظر إلى الناس كبيادق على رقعة الشطرنج السياسية. والاعتراف بهم كلاعبين. وصانعي قرارات. ومحركين للسياسة - فالأفراد المستقلين ينشغلون كثيرًا باتجاه حياتهم.

في ظل هذه الظروف. تتمتع النساء بوجه خاص بصحة أفضل ويعيشن حياة أكثر اكتمالًا. ويكبر الأولاد والبنات على حد سواء وهم يعرفون أن بإمكانهم القيام باختياراتهم في الحياة. والبنات اللاتي تفهم أسرهن حقوقهن وتحميها داخل الأسرة. يصبحن نساءً متمتعات بإحساس قوي بالاستقلال الذاتي. ويقدرن أنفسهن وشركاءهن وحقوق الآخرين.

وفي ظل هذه الظروف. تنهي الفتيات تعليمهن. ويتزوجن في وقت لاحق. وينجبن ما يرغبن من أطفال. وليس أكثر. لم تعد الأسر الكبيرة هي القاعدة. ويتباطأ النمو السكاني. تفتح نافذة للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

هذا هو المسار الذي أظهره لنا توافق الآراء: مسار النظر في سياسات التنمية والسكان - وبخاصة الصحة الجنسية والإيجابية - من وجهة نظر حقوق الإنسان. وخاصة حقوق المرأة. باتباع ذلك المسار. وجد الأفراد ووجدت البلدان الطريق إلى التنمية القائمة على الحقوق. بدءًا بالقضاء على الفقر المدقع وانعدام المساواة. إنه يبدأ بالمرأة. يبدأ بالفتاة.

-أو معظم الرجال. ولا تصل أيضًا إلى الناس الذين قد يكونون خارج التيار الرئيسي بالمجتمع - الشباب خارج المدرسة، ومن يتعاطون المخدرات بالحقن؛ والعاملات في مجال الجنس أو المثليات جنسيًا. والرجال المثليين جنسيًا. ومزدوجي الميول الجنسية، والمتحولين جنسيًا.

نحن نعرف أنه حتى إلى أن يتحقق الوفاء بهذه الشروط. لن نبلغ أبدًا الهدف المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين في ظل التمتع بكامل حقوق الإنسان للجميع. ونعرف أن التنمية القائمة على الحقوق لن تصبح أبدًا حقيقة واقعة.

إنني لا أقلل من التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان والنساء أنفسهن منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وهناك الكثير الذي يمكننا أن نفخر به. لم يكن الإطار الدولي للمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان أقوى أبدًا. لقد أقرت الأهداف الإنمائية للألفية بدور الصحة الجنسية والإيجابية المركزي في القضاء على الفقر - على الرغم من أن الأمر يتطلب بعض التنقيف قبل أن تصل الرسالة إلى الجميع. وما يثير السخرية بحق أن الصحة الجنسية والإيجابية لم تكن من بين الأهداف المعتمدة أصلاً. نظرًا لأن جميع الأهداف كانت تعكس في الواقع تأثير العمل المنجز في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ومن بين الأمثلة الأخرى في نطاق الأمم المتحدة. اعتمدت مؤخرًا كل من لجنة السكان والتنمية واللجنة المعنية بوضع المرأة مواقف قوية تستند إلى الحقوق تتعلق بالشباب وحول العنف القائم على نوع الجنس. واعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قرارًا بشأن الوقاية من وفيات الأمهات واعتلال صحتهن وحقوق الإنسان.

أسفرت النتيجة عن برنامج عمل* كان ولا يزال شديد الوضوح وعملي للغاية. إنه يطرح بلغة واضحة ما يجب القيام به؛ ومن الذين عليهم القيام به؛ وفي خلال أي فترة زمنية؛ وحجم التكلفة. لا توجد أعذار.

أين نحن الآن، وماذا علينا أن نفعل؟

إذن. لماذا نحن هنا اليوم والكثير من أهداف مؤتمر القاهرة لا تزال بعيدة عن الاكتمال؟ لماذا بدأت فتيات كثيرات تعليمهن المدرسي ولم يستكملنه؟ لماذا لا يزال العديد من المراهقين يجهلون الحقائق الأساسية للحياة الجنسية والإنجاب. بما في ذلك كيفية حماية أنفسهم من فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز؟ لماذا تنزوج الكثير من الفتيات قبل أن يبلغن من العمر ما يكفي لاتخاذ قراراتهن الخاصة؟ لماذا تتعرض الكثير من النساء - المتزوجات وغير المتزوجات - إلى العنف القائم على نوع الجنس - بما في ذلك ختان الإناث، والناسور، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؟ لماذا لا تزال الكثير من النساء تعاني وتموت بسبب مضاعفات الحمل والولادة؟ لماذا لا يزال الإجهاد غير المأمون سببًا رئيسيًا لوفيات الأمهات والإعاقة؟

لماذا. قبل كل شيء، لا تزال هناك بلدان بعيدة كل البعد عن الهدف المركزي المتمثل في حصول الجميع على خدمات مناسبة وبأسعار معقولة في مجال الصحة الجنسية والإيجابية؟ توجه معظم الخدمات إلى المرأة المتزوجة التي لديها أطفال. بما في ذلك ما يخص الأمراض المنقولة جنسيًا، والوقاية من مرض الإيدز، والعنف القائم على نوع الجنس. وسرطان عنق الرحم. ولا تصل الخدمات إلى النساء غير المتزوجات، والنساء اللاتي ليس لديهن أطفال، والمراهقات - سواء المتزوجات أو غير المتزوجات

* <http://www.unfpa.org/public/home/sitemap/icpd/International-Conference-on-Population-and-Development/ICPD-Programme>.

كثيراً عن تحقيق هدف إشراك جميع قطاعات المجتمع. وبخاصة النساء والشباب. في صنع السياسات التي تشكل حياتهم.

لا يزال الإجهاض غير المأمون - وهو سبب الكثير من النقاشات الساخنة في القاهرة - يُشكل سبباً رئيساً لوفيات الأمهات في العديد من البلدان. فلم تحق البلدان المختلفة سوى القليل من التقدم في معالجته. أو معالجة القضايا التي تُشكل الإيديولوجية والتحيز أساساً لها. يجب إدارة نقاش عقلائي في كل مجتمع حول شروط إباحة الإجهاض. ومهما كانت النتيجة. يجب أن يكون الإجهاض القانوني أمناً. هذا هو موقف الحد الأدنى من توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وكان إنجازاً كبيراً في حينه. بيد أن توافق الآراء لم يتناول حقوق النساء اللاتي يحتجن إلى إجهاض في البلدان التي لا تجيزه قانوناً. يجب ألا يسفر الحمل عن خطر الموت الذي يمكن تجنبه: هذا امتداد بسيط لحق الإنسان في الصحة. والإجهاض غير القانوني هو إجهاض غير آمن من حيث تعريفه. لقد حان الوقت بالتأكيد للإقرار بهذه المسألة الملحة ومعالجتها: ليس في داخل البلدان والثقافات فقط. ولكن على الصعيد العالمي؟

اسمحوا لي أن أقدم بعض الاقتراحات الإضافية حول كيفية التوصل إلى تحقيق هدف حصول الجميع على الصحة الجنسية والإيجابية.

أولاً: يجب أن تتعد برامج الصحة الجنسية والإيجابية عن نموذج تقديم خدمة صحة الأم والطفل. أنشئت بقوة في معظم البلدان برامج صحة الأم والطفل. وقد تكون عالية

هناك تقدم مماثل ملحوظ على الصعيد الإقليمي والوطني. لا سيما «بروتوكول مابوتو»* لعام ٢٠٠٣ الذي يوفر حماية واسعة لحقوق المرأة الأفريقية. بما في ذلك حقوقهن الإيجابية. يمكن للعديد من البلدان إظهار تقدم في الحماية القانونية والدستورية. لا سيما بالنسبة لحقوق المرأة. على الرغم من أن حقوق المثليين والمثليات جنسياً ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً لا تزال غير مشمولة بالحماية عالمياً. أو حتى مُعترف بها.

بيد أن التقدم على أرض الواقع. والتغيير الحقيقي في حياة الرجال والنساء العاديين. قد أصبحت رؤيته الآن أكثر صعوبة. هناك بالتأكيد طفرة محمودة في انتشار وسائل منع الحمل. على سبيل المثال: لكن عددًا قليلاً من البلدان الكبيرة. والنخب في معظم البلدان تستأثر بالجزء الأعظم من هذه الزيادة. وفي أماكن أخرى. خاصة بالنسبة للنساء الفقيرات في المجتمعات الفقيرة. لم تتغير فيها الحياة الإيجابية كثيراً منذ عصور أمهاتهم أو جداتهم. يصعب هناك العثور على وسائل منع الحمل الحديثة بأسعار معقولة؛ وتقبل النساء أن الحمل غير المقصود هو خطر عادي على حياتهن. ويقبلن المخاطر المصاحبة له. على أن الخبر الجيد جداً هو انخفاض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ٤٠٪ منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - لكن هذه النسبة تقل كثيراً عن هدف المؤتمر المتمثل في ٧٥٪. يؤثر زواج الأطفال في حياة ١٤ مليوناً من الأطفال دون سن ١٨ سنوياً؛ وسوف تحمل العديد من هذه الفتيات قبل أن يصبحن على استعداد كامل للولادة. وسوف تعاني كثيرات من العذاب والموت نتيجة لذلك. إن معظم البلدان لا تزال تقصر

* بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا:
Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women in Africa. <http://www.achpr.org/instruments/women-protocol/>

ربما نحن ضحايا نجاحنا. بشكل ما. لقد انخفض مجموع معدلات الخصوبة والنمو السكاني على الصعيد العالمي وفي العديد من البلدان. وبالتالي يفترض البعض انقضاء الضرورة الملحة. نحن نعرف أفضل بالطبع: إذا كان التركيز ينصب على المرأة وليس التركيبة السكانية. فإن الضرورة تصبح أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. إن معظم النساء اللاتي لا يزالن يحتاجهن لتنظيم الأسرة غير مُلبى هن نساء فقيرات. والكثير منهن أميات: ولا يزالن متخلفات بينما يتحرك باقي العالم للأمام. في أكثر البلدان فقرًا وعددها ٦٩ بلدًا. حيث تعاني ٧٣٪ من النساء من عدم تلبية الحاجة إلى المسكن. زاد في الواقع عدد النساء غير المستخدمات للأساليب الحديثة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢*.

يمكن أن تسد البلدان هذه الثغرة دون الاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة أو بنظم الخدمة المكلفة: بينما قد تكون وسائل منع الحمل الجديدة موضع ترحيب. تلك التي لدينا منها ما يكفي تمامًا. هناك افتقار إلى الموارد. بطبيعة الحال - لكن تخصيص المبالغ الصغيرة اللازمة هو مسألة تتعلق بالإرادة السياسية. وليس بالاقتصاد. فتكلفة الوفاء بالاحتياجات غير المكبّاة في أفقر ٦٩ بلدًا. لم تكن ستزيد سوى قليلاً في عام ٢٠١٢ عن ٢ مليار دولار.** ويُعتبر هذا المبلغ في وول ستريت خطأً تقريبياً. ملائيم. بالفعل.

ثالثاً - أوضحت التجارب الطويلة والأبحاث العديدة أن التثقيف الجنسي في سن المراهقة هو أساس حياة جنسية صحية لدى الكبار.

الفاعلية. على أن المشكلة تكمن في أنها موجهة بالكامل تقريبًا نحو المرأة المتزوجة التي لديها أطفال. أما النساء في الفئات الأخرى - بما في ذلك المتزوجات وليس لديهن أطفال. وغير المتزوجات. وبطبيعة الحال الرجال - فمستبعدة فعليًا. إن صحة الأم والطفل في الممارسة. العملية. إن لم يكن من الناحية النظرية. قد أصبحت بمثابة صومعة. إذا كان يجب تيسير وصول الرجال والنساء إلى مجموعة كاملة من الخدمات. إذن من الضروري أن تصل البرامج لهم أينما كانوا. وأفضل طريقة للقيام بذلك هو وصولها كجزء من نظام صحي متكامل يجمع بين الخدمات العلاجية والوقائية. بما في ذلك صحة الأم والطفل. سوف تصل البلدان إلى تحدي أفضل الممارسات الخاصة بها. لكنه حل عملي تمامًا إذا كان هناك إرادة للقيام بذلك.

ثانيًا على الرغم من أن قصد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية كان يتمثل. من بين جملة أمور أخرى. في كفاءة توفير تنظيم الأسرة لكل من يحتاج إليها: فقد تراجعت معلومات وخدمات تنظيم الأسرة إلى موقع أخير في أجندة دول السياسة العامة. سواء لدى أوساط المانحين. أو بين البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل. وتُعد الجهود التي بذلت مؤخرًا لاستعادة بؤرة التركيز. مثل مؤتمر قمة لندن حول تنظيم الأسرة. موضع ترحيب كبير: لكن الواقع لا يزال يطرح أن احتياجات النساء في سن الإنجاب تفوق قدرة البلدان على الوفاء بذلك. والبرامج. في أحسن الأحوال. إضاعة للوقت. فهي لا تزال متخلفة في العديد من الأماكن.

* وجدت دراسة حديثة أن هناك تقدمًا قليلًا في تلبية الطلب على موانع الحمل في العالم النامي. انظر: <http://www.guttmacher.org/media/nr/2012/06/19/>

** بالإضافة إلى ما سبق: التكلفة مقابل المنفعة في الاستثمار في تنظيم الأسرة وصحة المرأة Guttmacher Institute, December 2011. <http://www.guttmacher.org/presentations/Adding-It-Up.pdf>.

والحكومات وضعية وهيبة للمؤتمر. وعززت قوة توافق الآراء.

تركنا القاهرة ولدينا شعور بالإحجاز الكبير. وشعور قوي بأن الحواجز الرئيسية أصبحت خلف ظهورنا.

وهذا ما جعل فقدان الزخم بعد المؤتمر أكثر إحباطًا. لا أعتقد أننا كنا نسبق الرأي العام العالمي بكثير: فقد سار مؤتمر المرأة في بيجين بتوافق الآراء لمسافة أبعد حتى في الاتجاه الذي أشار إليه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: وأقرت الاستعراضات الإقليمية والعالمية، التي تُعقد كل خمس سنوات، برنامج العمل وعززته من نواح كثيرة. لكن الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٠، كما أُشرت سابقًا، لم تتضمن العنصر الرئيس المتعلق بتيسير حصول الجميع على خدمات الصحة الإيجابية: ومن المؤكد أن التقدم تراجع بعد عام ٢٠٠٠ من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة والحكومات المحافظة الأخرى. ربما أدت معارضتهم الحاسمة إلى تمكين البعض من شعوروا بفتور أو حتى عارضت قلوبهم توافق الآراء، وتثبط البعض من يخلون من اتخاذ الإجراءات التي وافقوا عليها. أما زيادة التمويل لأجندة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فقد انخفضت الآن إلى ما يقل كثيرًا عن المستويات المتفق عليها. كما انخفض بوجه خاص الدعم الدولي لتنظيم الأسرة، حتى بالقيمة الدولارية.

لقد أدى بالتأكيد تعاضم وباء فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز إلى تراجع أجندة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية: كما يصدق ذلك أيضًا على الممارسة العامة لعزل فيروس نقص المناعة البشرية والوقاية من الإيدز وعلاجه من جانب الآليات والهيكل المؤسسية للصحة العامة. لقد تحقق تقدم في اتجاه التكامل. لكن الصوامع والبرامج الرأسية لا تزال

مع ذلك، لا يعرف سوى ثلث المراهقين في جميع أنحاء العالم، على سبيل المثال، كيفية الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. كما تتزوج ملايين النساء الشباب دون معرفة حتى المعارف الأساسية المتعلقة بالحياة الجنسية والإيجاب. من حق الشباب معرفة أجسامهم حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الخاصة بمستقبلهم. كيف سيحدث ذلك، ما لم يكن لديهم إمكانية وصول منتظمة للمعلومات في المدرسة وبعدها؟ يجب أن تواجه البلدان والمجتمع الدولي هذا التحدي الذي قبلوه في القاهرة - لضمان عدم الاكتفاء بتعليم جميع الأطفال فقط، وإنما أيضًا تثقيفهم حول صحتهم الجنسية والإيجابية وكيفية حمايتهم. وأخيرًا، الرجال. يحتاج كل قضية إلى بطل. والصحة والحقوق الجنسية والإيجابية ليست استثناء. لقد واجهت المنظمات النسائية التحدي. مع تزايد قوتها ومداهها. لكن الرجال هم نصف سكان العالم، ونحن بحاجة إلى رجال مؤثرين يقودون أقرانهم. ويشجعونهم على تحمل مسؤولياتهم. ويصبحون شركاء كاملين في الكفاح من أجل حقوق الإنسان. وباختصار، نحن بحاجة إلى قادة.

الحواجز التي تعترض التنفيذ

أسهمت قيادات من جهات عديدة في جعل توافق الآراء ممكنًا في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لا سيما من هولندا، حيث كان سفيرها للأمم المتحدة نيكولاس بيجمان بمثابة قوة دافعة في المراحل التحضيرية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة «الأمة التي لا غنى عنها»؛ فبدون التزام الولايات المتحدة، التي جسدها السيناتور تيم ويرث، فضلًا عن المشاركة الشخصية من جانب آل جور نائب الرئيس، كانت النتائج ستختلف كثيرًا. لقد أضفت مشاركة العديد من رؤساء الدول

هناك عدد قليل من الرجال يرون بحق أن تزايد قوة النساء تهديد لقوتهم. فمن القرية إلى الأمة. ومن المنابر إلى البرلمانات. نجد هذه المجموعات الصغيرة من الرجال تمسك بالسلطة، بما يضر بالنساء. لقد حان الوقت لأن يدركوا أن العالم قد تغير: وحان الوقت ليتكيفوا مع الواقع الجديد أو التنحي جانبًا: للمضي قدمًا أو الابتعاد.

في بعض الأماكن، يحتجز هؤلاء الرجال حقوق النساء كرهائن لما يسمونه «القيم التقليدية». وهم في الواقع يستخدمون النساء لطمأننة أنفسهم بأن شيئًا لم يتغير. وعرض ذلك على العالم. إنهم يزعمون أن مفهوم حقوق الإنسان هو مفهوم أجنبي مستورد ولا ينطبق عليهم. وهذا بالطبع هراء واضح. إن إطار حقوق الإنسان، كما هو قائم اليوم، هو إطار عالمي. فهو مناسب وقابل للتطبيق في أي ثقافة جديدة بكونها ثقافة، بل - أو ربما لا سيما - بقدر نظرتها للمرأة.

اسمحوا لي أن أقول مرة أخرى: لا توجد قيمة ثقافية تستحق اسمها. تسمح أو تشجع على قهر النساء واستعبادهن. وليست قيمة ثقافية تلك التي تسمح باستمرار النساء بدون تعليم أو رعاية صحية. بما في ذلك الصحة الجنسية والإيجابية. وليست قيمة ثقافية تلك التي تسمح بأن يكون سلوك المرأة هو معيار التعبير الثقافي. بينما يسلك الرجل كما يحلو له. وليست قيمة ثقافية أن يختبئ الرجل وراء شرف شقيقته، بينما يهاجم شقيقات رجال آخرين. وليست قيمة ثقافية أن ترفع النساء إلى مرتبة التعظيم كأمهات، بينما تعرضهن للوفاء والإعاققة في الولادة. هذه ليست قيم ثقافية أو قيم الإنسانية - بل هي ما تتسمك به مجموعة من الناس وتستخدم السلطة على مجموعة أخرى.

معنا اليوم، وأدت إلى الكثير من النفقات غير الضرورية للموارد البشرية والمالية، كما أدت في كثير من الحالات إلى حرمان الناس من الخدمة - غالبًا النساء والفتيات - وهم في حاجة ماسة إليها.

بيد أن معارضة «المشتبه فيهم المعتادين»، وفشل المجتمع الدولي في دعم أجندة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وتهديد فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، ليست سوى تفسيرات جزئية ومنتقاة. أعتقد أن الهدف النهائي المطاف أكثر قدمًا وأكثر صعوبة: الإجحاف والخوف الموجه للنساء، لا سيما جميع أشكال تمكين النساء والفتيات.

يُعتبر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بطبيعة الحال، جزءًا من القصة. أما الجزء الآخر - أي السياق الذي أتاح عقد المؤتمر - فهو تعاضم قوة الحركة النسائية وتعاضم مطالب النساء المنفردات بالاستقلال الذاتي في الأسرة، وفي الاقتصاد، وفي العملية السياسية، وفي المحاكم. لقد أدى عقد المؤتمر إلى تعزيز النساء وتشجيعهن على التفكير في حقوقهن. فزيادة التقارير وزيادة عدم التسامح تجاه العنف القائم على نوع الجنس، يعكسان زائد حضور النساء وإصرارهن. كما يعكسان تصور الرجال أنهم تحت التهديد.

يجب أن نتوقف هنا لحظة ونتساءل لماذا يبدو أن كلاً من العنف القائم على نوع الجنس ومعارضته يتزايد في كثير من المجتمعات. قد تكون النساء أكثر استعدادًا للإبلاغ عن العنف - هذا أحد الأسباب المحتملة؛ وقد يكمن سبب آخر في أن الرجال يعتبرون أنفسهم محاصرين في لعبة محصلتها صفر. فإذا كانت قوة النساء الاقتصادية والاجتماعية تتنامى، إذن يجب أن تتضاءل بالنسبة للرجال.

توافق الآراء أقوى الآن من أي وقت مضى. ربما كان المؤتمر الدولي للسكان والتنمية متقدمًا بالنسبة لعصره. لكن هذه مجرد طريقة أخرى للقول بأننا في موقع القيادة على هذا المسار. إن الأهداف الإنمائية للألفية، وإنشاء الأمم المتحدة للمرأة، والقرارات التي تربط الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية بالأمن الوطني والعالمي، توضح جميعها تزايد القبول الدولي لنهج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويوضح العمل على أرض الواقع، على الرغم من أن الطريق أمامنا لا يزال طويلًا، أن البلدان والمجتمعات تدرك دلالة برنامج عمل القاهرة، وأهمية ترسيخ السياسات والبرامج بقوة على أساس حقوق الإنسان.

أمل أن يكون هذا المؤتمر دليلًا إرشاديًا للسنوات العشرين القادمة. وأتمنى أن تُظهروا التزامكم بالعمل الذي بدأنا في القاهرة، وتؤكدوا قيادتكم لمواصلته. إن التقدم للأمام على الطريق هو الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها في جميع الثقافات وجميع البلدان، وجميع البشر، وللنساء أولاً قبل أي شيء.

Sexual and reproductive health and rights: the next 20 years

Keynote address, ICPD beyond 2014: International Conference on Human Rights 7–10 July 2013, Netherlands

Nafis Sadik

Special Adviser to the UN Secretary General with additional responsibilities as Special Envoy for HIV/AIDS in Asia; formerly Executive Director, UN Population Fund, 1987–2000

أعتقد من الممكن جعل معظم الرجال يرون خطأ نظرة الحاصل الصفري لتمكين النساء والمساواة بين الجنسين. وأعتقد أن التوقعات المتزايدة لدى كل من الرجال والنساء سوف تبعد الكثير من عدم استعداد الرجال جعل الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية أولوية. في الأسرة والأمة. ليس لدى أي أساس علمي لهذا الاعتقاد. لكنها فحسب الخبرة الطويلة والكثير من الأمل.

لا تتعلق المسألة بافتراضات الرجال فقط. بل والنساء أيضًا. فلكل امرأة تؤكد نفسها. هناك امرأة أخرى لا تزال لا تؤكد نفسها أو حتى تفهم حقوقها. وهناك العديد من النساء اللاتي لا يعتقدن حتى أن لديهن حقوق. وأن الحياة ليست قدرًا محتومًا، وأنها يمكن أن تتغير، وأنهن يمكنهن تغييرها بأنفسهن. إن هذا القبول السلبي يُشجع رد فعل الرجال فقط - إذن جزء من الإجابة يجب أن يتمثل في التثقيف والدعوة والتمويل من أجل تنفيذ أوسع وأعمق لتوافق الآراء بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. بدءًا بالصحة الجنسية والإيجابية. هناك حاجة إلى التزام أقوى من جميع أطراف توافق الآراء. بما في ذلك الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي.

فمن الضروري أن يشارك المزيد من الرجال - في المناصب القيادية، وفي الحياة العامة وفي المنزل - في الكفاح من أجل الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية باعتباره كفاحهم. ويجب أن تقوم النساء والمنظمات النسائية بدورها من خلال التعليم، والمناصرة بلا هوادة، والرسالة هي «حقوق الإنسان للمرأة هي حقوق الإنسان للجميع».

يسعدني القول أننا، بعد مرور ٢٠ عامًا على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، نسير على الطريق نحو هذا الفهم. لقد أصبح